الأمم المتحدة

A/79/590

الجمعية العامة

Distr.: General
14 November 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بالقرار 195/73 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها كل سنتين تقريرا عن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد وسير عمل الترتيبات المؤسسية، مستندا في ذلك إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. ويركز التقرير على ما تم إحرازه من تقدم منذ التقرير السابق للأمين العام المقدم في عام 2021 (A/76/642). ويستجيب أيضا لطلب الجمعية العامة في قرارها 266/76 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2022، الذي أيدت بموجبه إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، أن يقترح الأمين العام مجموعةً محدودة من المؤشرات للمساعدة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق واستراتيجيةً لتحسين البيانات المصنفة عن الهجرة (الفقرة 70) وأن يقدم توصيات قابلة للتنفيذ بشأن تعزيز التعاون فيما يتعلق بالمهاجرين المفقودين وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المكروبين (الفقرة 76). ويستند هذا التقرير إلى مدخلات خطية من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة وكيانات الأمم المتحدة وإلى مشاورات جرت معها. وقد أشرفت على صياغة التقرير اللجنة التنفيذية للشبكة المعنية بالهجرة.

* قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

191224 291124 24-21276 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يحتل التنقل البشري مكانة محورية في التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم. وقد أثبت الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أن له فائدة لا تقدر بثمن في توجيه النهج الوطنية والجماعية المتبعة في إدارة الهجرة، بما يشمل النهج المتبعة في التعامل مع تحديات مثل تغير المناخ، والتعافي من الجائحة، وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وباتت الحاجة إلى هذا الإطار للتعاون الدولي أشد منها في أي وقت مضى، وهو أمر عبرت عنه الدول المشاركة والجهات صاحبة المصلحة في منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي عقد في أيار/مايو 2022.

2 - ففي ذلك المنتدى، جددت الدول المشاركة التزامها بالاتفاق العالمي، وأكدت أهمية اتباع نهج تعاونية في مواجهة تحديات الهجرة والاستفادة من الفرص التي تتيحها. وأقرت بأن تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لا يحمي المهاجرين فحسب، بل يعزز التنمية أيضاً. وأعيد التأكيد على المساهمة الحاسمة للمهاجرين والهجرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 وفي الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) في عام 2023.

3 - ومنذ صدور التقرير السابق (A/76/642)، عززت العديد من الدول والجهات صاحبة المصلحة إدارتها للهجرة القائمة على الحقوق والمتمحورة حول الإنسان، فأتاحت بذلك للدول والجهات الأخرى ممارسات واعدة في هذا المجال. وفي إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 266/76، تعهد رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق العالمي، بما يتماشى مع رؤيته الجامعة ومبادئه التوجيهية ونهجه الشامل، واعترفوا في الوقت نفسه بضرورة بذل جهود أكبر لبلورة استجابات وطنية طموحة. وطلبوا كذلك تقديمَ توصيات حول تعزيز التعاون بشأن المهاجرين المفقودين وحول تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المكروبين لمنع وقوع خسائر في الأرواح أثناء العبور ووضعَ مجموعة محدودة من المؤشرات لمساعدة الدول الأعضاء في إجراء استعراضات شاملة للتقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. وقد ردت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على هذه الطلبات في الفرع الثالث من هذا التقرير وفي مرفقه.

4 - ويجب الإسراع بتوسيع نطاق الجهود المبذولة لإنقاذ حياة المهاجرين وحماية حقوق الإنسان المكفولة لهم. فقد أخفقت مسارات الهجرة الآمنة والنظامية الحالية في التعامل مع اتجاهات الهجرة، مما دفع المهاجرين في كثير من الأحيان نحو مسارات خطرة وغير نظامية، الأمر الذي جعلهم عرضة للعنف والاستغلال وسوء المعاملة بل والموت[1]. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه على مدار العقد الماضي، كان عام 2023 أكثر الأعوام فتكاً بالمهاجرين على هذه المسارات[2]. وما زالت العوامل السلبية الدافعة إلى الهجرة وتحديات التنمية تجبر الناس على الارتحال داخل الحدود وعبرها. وقضايا الهجرة لها وجود وتأثير في مختلف المجالات الإنسانية والإنمائية ويجب مراعاتها في الصكوك والمنتديات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي العمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

(1) Marie McAuliffe and Linda Adhiambo Oucho, eds., *World Migration Report 2024* (Geneva, International Organization for Migration (IOM), 2024).

(2) Global Migration Data Analysis Centre, "A decade of documenting migrant deaths: data analysis and reflection on deaths during migration documented by IOM's Missing Migrants Project, 2014–2023", 2024.

5 - وستؤثر التغييرات الديمغرافية والتحولات الاقتصادية واتجاهات سوق العمل على ديناميكيات هجرة اليد العاملة. ويمكن أن تكون هجرة اليد العاملة بمثابة استراتيجية للتكيف مع المناخ وأن تسهم في التحول العادل[3]، في حين أن التقدم التكنولوجي يخلق فرص عمل جديدة ويعيد تشكيل الممارسات المتبعة في التوظيف. إلا أنه لن تتسنى الاستفادة مما يمكن أن تحققه هذه التطورات ما لم تكن مسارات هجرة اليد العاملة قائمة على الحقوق ونظامية ومحكومة بشكل جيد. ومع أن اعتماد أطر واتفاقيات لتنظيم هجرة اليد العاملة أمر يدعو إلى التفاؤل، فإن التنفيذ الفعال لها سيكون عاملاً أساسياً في منع الممارسات التعسفية مثل التوظيف المجحف والاستغلال والاتجار بالأشخاص. وتساهم هذه الإشكالات في انتشار العمل القسري بين العمال المهاجرين، الذي يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف عنه بين العمال الوطنيين[4].

6 - ولا يمكننا تحقيق هدف "عدم ترك أحد خلف الركب" دون دعم وحماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع المهاجرين وأسرهم، بغض النظر عن وضعهم. وقد شهد العديد من الانتخابات الأخيرة خطابا ينزع الإنسانية ويثير الانقسام حول المهاجرين والهجرة، حيث اعتُبر المهاجرون سببا للمشاكل والمخاوف المجتمعية الأوسع نطاقاً. ويقدم الاتفاق العالمي بشأن الهجرة خطاباً مضاداً قوياً يسلم بكون المهاجرين أصحاب حقوق ويؤكد مساهماتهم الهامة والمتنوعة في مجتمعاتنا. ويشجع الاتفاق الحوار وصنع القرارات المتوازنين والقائمين على الأدلة ويدعو إلى اتباع نُهج قائمة على الحقوق ومتمحورة حول الإنسان في إدارة الهجرة باعتبار تلك النُهج أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أفضل النتائج للجميع. وترد لمحة عامة عن البيانات والاتجاهات العالمية في الإطار 1.

الإطار 1

البيانات والاتجاهات العالمية

- في نهاية عام 2020، كان عدد المهاجرين الدوليين يقدر بنحو 281 مليون مهاجر، أي 3,6 في المائة من سكان العالم[أ].
- منذ عام 2014، تم تسجيل ما يقرب من 000 68 حالة وفاة أو اختفاء أثناء الهجرة، منها حوالي 500 8 حالة في عام 2023، علما بأن حالات عديدة أخرى لا يتم تسجيلها[ب].
- في عام 2019، كان هناك ما يقدر بـ 169 مليون عامل مهاجر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 70 مليون امرأة[ج].
- في عام 2023، بلغت التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ما يقدر بنحو 656 بليون دولار، متجاوزة بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الخارجية[د].
- في عام 2020، كان عدد المهاجرين الدوليين الأطفال يبلغ 35,5 مليون طفل[هـ].

(3) IOM, "Harnessing labour migration to respond to the climate crisis: policy recommendations for labour migration as an adaptation strategy and contribution to green transitions", January 2024.

(4) International Labour Organization (ILO), IOM and Walk Free, *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage* (Geneva, 2022).

- بين عامي 2003 و 2021، وحسب ما أظهرته البيانات الواردة من 150 دولة، بلغ عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص 000 450 ضحية (60 في المائة منهم من النساء). ويمثل الأطفال 35 في المائة من جميع ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين تم تحديدهم[و].
- بحلول نهاية عام 2023، كان هناك 117,3 مليون نازح على مستوى العالم، منهم 68,3 مليون نازح داخلياً بسبب النزاعات والعنف[ز]، بينهم 28,1 مليون طفل[ح].

(أ) Marie McAuliffe and Linda Adhiambo Oucho, eds., *World Migration Report 2024*. ووفقا للجنة الإحصائية، يشمل التعريف الإجرائي لـ "المهاجرين الدوليين" اللاجئين وغيرهم ممن يحتاجون إلى حماية دولية.

(ب) انظر https://missingmigrants.iom.int/data.

(ج) International Labour Organization, *ILO Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology* (Geneva, 2021).

(د) Dilip Ratha and others, *Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024* (Washington, D.C., World Bank, 2024).

(هـ) United Nations Children's Fund, "9 facts about children on the move: 2024 update", 2024.

(و) *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2022* (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

(ز) لا يشمل هذا الرقم النازحين داخليا نتيجة لتغير المناخ والكوارث.

(ح) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Global trends: forced displacement in 2023", June 2024.

ثانيا - التقدم المحرز في التنفيذ

7 - تعمل الدول بشكل متزايد على إدماج الهجرة باعتبارها مسألة عامة في مختلف خطط التنمية الوطنية وغيرها من الأطر ذات الصلة. وقد جرت الإشارة إلى الاتفاق العالمي للهجرة في 21 في المائة من الاستعراضات الوطنية الطوعية التي أعدتها الدول لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023، وهو ما يمثل صعودا عن نسبة الـ 9 في المائة في عام 2022، وأصبحت مناقشة الهجرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية أكثر تواتراً وتركيزا على جوهر الموضوع. ونشرت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة أداة لدعم إدماج الاتفاق العالمي في الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية ودون الوطنية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8 - وارتفع عدد الدول المشاركة في مبادرة "البلدان الرائدة" إلى 35 دولة. وعملت هذه البلدان معاً على تعميق وتوسيع نطاق تنفيذ الاتفاق، وأدى ذلك إلى استحداث ممارسات واعدة، وتيسير التعلم من الأقران، وتعزيز الحوار الإقليمي والأقاليمي وضمان مراعاة الهجرة بشكل جيد في جميع منتديات الأمم المتحدة.

9 - ويقدم هذا الفرع لمحة عامة عن الممارسات الواعدة للنهوض بتنفيذ الأهداف الـ 23 والمبادئ التوجيهية الواردة في الاتفاق العالمي. وقد نظم الفرع في خمسة مجالات مواضيعية تعكس المدخلات الواردة من الدول والنهج الجامع المتبع في الاتفاق. ويمكن الاطلاع على المزيد من الأمثلة في مستودع ممارسات مركز الشبكة المعنية بالهجرة.

ألف – تعزيز مسارات الهجرة النظامية وتقليل العوامل السلبية الدافعة إلى الهجرة إلى الحد الأدنى

10 – ينبغي أن تكون الهجرة خيارا لا ضرورة. وقد تعهد رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون، في إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، بتعزيز وتنويع توافر مسارات آمنة ونظامية للهجرة تتسم بالمرونة وتستجيب لحقوق الإنسان والاحتياجات الإنمائية والإنسانية وغيرها من الاعتبارات، بما في ذلك واقع سوق العمل، وبالتمسك بمبدأ مراعاة المصالح الفضلى للطفل والحياة الأسرية ولم الشمل واحتياجات توفير الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص والعنف الجنساني، وللمهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة أخرى. كما كرروا تأكيد الحاجة إلى تعزيز الجهود التعاونية لمعالجة العوامل الهيكلية التي تجبر الناس على الهجرة، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث وتخلف النمو وعدم الحصول على التعليم الجيد وسبل العيش المستدامة[5].

11 – وفي حين أُحرز تقدم في اعتماد تدابير لتقنين أوضاع المهاجرين، فإن هذه التدابير لا تمنح في كثير من الأحيان سوى وضع الإقامة المؤقتة مع إمكانية محدودة للوصول إلى أسواق العمل والخدمات الأساسية (A/HRC/53/26). وفي عام 2022، صدق 22 بلدا في النصف الغربي من الكرة الأرضية على إعلان لوس أنجلوس المتعلق بالهجرة والحماية، فتعهدت بالتالي بتوسيع مسارات الهجرة النظامية. وأطلقت كندا والولايات المتحدة الأمريكية مبادرة التنقل الآمن في إكوادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا، التي يتم من خلالها توفير مسارات للهجرة من خلال لم شمل الأسر، والإفراج المشروط لأسباب إنسانية، وخيارات الكفالة الخاصة، وإعادة توطين اللاجئين، وإتاحة فرص عمل على أساس التوظيف العادل واحترام حقوق العمل. وقامت إكوادور وكولومبيا بتقنين أوضاع آلاف المهاجرين الفنزويليين، في حين أدخلت أستراليا تدابير للحماية من إلغاء التأشيرات وأتاحت تأشيرة قصيرة الأجل تشمل حقوق العمل لتمكين العمال المهاجرين من البقاء في البلد وممارسة حقوقهم العمالية.

المناخ والتنقل البشري

12 – في كل عام، تجبر الكوارث وفقدان سبل العيش نتيجة للأخطار المفاجئة والبطيئة الظهور على حد سواء ملايين الأشخاص على النزوح[6]. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن يكون هناك اتساق سياساتي بين الاتفاق العالمي والأطر السياساتية العالمية، بما في ذلك إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، واتفاق باريس، والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث. ويتزايد منذ فترة إدراك الحكومات والجهات صاحبة المصلحة للصلة بين النزوح البشري وتغير المناخ، كما يتزايد إعطاؤها الأولوية لتلك الصلة. وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قررت الأطراف تفعيل صندوق مواجهة الخسائر والأضرار وإدراج التنقل البشري في نطاقه. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على الحاجة إلى الاتساق بين أطر الانتقال العادل وخطط تنقل العمالة في الدورة 111 لمؤتمر العمل الدولي التي عقدت في حزيران/يونيه 2023[7]. ويتعرض العمال المهاجرون في قطاعات مثل البناء والزراعة بشكل خاص للإجهاد الحراري وغيره من الأخطار المهنية المرتبطة بالمناخ، مما يؤدي إلى وفيات في مكان العمل يمكن تجنبها وإلى انتهاكات للحق الأساسي في مكان عمل آمن وصحي[8].

(5) انظر قرار الجمعية العامة 266/76، الفقرات 27 و 29 و 58 و 59.

(6) Daria Mokhnacheva, *Implementing the Commitments Related to Addressing Human Mobility in the Context of Disasters, Climate Change and Environmental Degradation* (Geneva, Platform on Disaster Displacement, 2022).

(7) انظر منظمة العمل الدولية، الوثيقة ILC.111/Record No.7A.

(8) Natasha Scott and others, *Ensuring Safety and Health at Work in a Changing Climate: Global Report* (Geneva, ILO, 2024).

13 - وتحتوي قاعدة بيانات التنقل المرتبط بالمناخ CLIMB، التي يستضيفها مركز الشبكة المعنية بالهجرة، على أكثر من 600 1 صك سياساتي يحتوي على أحكام ذات صلة بالتنقل البشري في سياق الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي. ويسرت الدول دخول وإقامة الأشخاص النازحين بسبب الكوارث وتغير المناخ، بطرق منها استخدام فئات الهجرة النظامية، مثل الإقامة المؤقتة وتصاريح العمل، وكذلك توفير تدابير الهجرة الاستثنائية، بما في ذلك التأشيرات الإنسانية ووضع الحماية المؤقتة، وتخفيف متطلبات ورسوم التأشيرات، بوسائل منها اتفاقات حرية التنقل، واستخدام الشهادات الخاصة أو غيرها من الوثائق التكميلية، مثل اتفاقات الترحال الرعوي، والانتقالات المخطط لها[9]. وفي عام 2022، استحدثت الأرجنتين تأشيرة إنسانية لمدة ثلاث سنوات للأشخاص النازحين بسبب الكوارث في المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

14 - ويجب توسيع نطاق العمل الاستباقي القائم على نظم الإنذار المبكر للوصول إلى المزيد من الفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك المهاجرين. كما يجب تسريع وتيرة التقدم نحو تعميم الوصول إلى نظم الإنذار المبكر في إطار مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع. وهناك حاجة إلى مواصلة الاستثمار في بناء القدرة على الصمود بقيادة مجتمعية الذي يمكّن الأفراد والمجتمعات من التأهب والاستجابة للتحديات التي تفرضها الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي.

15 - واعتمدت الدول أطر عمل متعددة تهدف إلى معالجة مسألة المناخ والتنقل البشري، بما في ذلك إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ، والإطار الإقليمي للمحيط الهادئ بشأن التنقل المرتبط بالمناخ، والإعلان الوزاري لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ، وإعلان رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في حالات الأزمات.

16 - وقامت الدول بتعميم مراعاة التنقل البشري في الخطط الوطنية لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنمية. ففي أوزبكستان وطاجيكستان، على سبيل المثال، تعالَج آثار تغير المناخ على مسارات التنقل البشري في خططهما الوطنية للتكيف مع المناخ. وأدرجت بنما بروتوكولاً لرعاية المهاجرين في سياق الكوارث ضمن تدريبها الإقليمي لمواجهة الكوارث في عام 2023. ومع ذلك، ففي حين تمت الإشارة إلى التنقل البشري في 85 في المائة من خطط التكيف الوطنية المقدمة عبر المنصة المركزية لخطط التكيف الوطنية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حتى شباط/فبراير 2024، فإن 66 في المائة فقط من الخطط تضمنت أحكاماً محددة لمعالجة مسألة التنقل. وتعكف فرقة العمل المعنية بالنزوح التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على وضع اللمسات الأخيرة على التوجيهات الفنية بشأن دمج الروابط بين التنقل البشري وتغير المناخ في عمليات التخطيط الوطنية المتعلقة بتغير المناخ[10].

17 - ولا تزال المجتمعات الريفية معرضة بشكل استثنائي لتأثيرات المناخ. وينبغي مراعاة الأبعاد الريفية عند دمج التنقل البشري في سياسات التكيف مع المناخ. وفي الهند، بدأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة، برنامجاً مشتركاً

(9) United Nations Network on Migration, “"Regular pathways for admission and stay for migrants in situations of vulnerability”, July 2021.

(10) United Nations Framework Convention on Climate Change, “Teaser 6: technical guide on integrating human mobility and climate change linkages into relevant national climate change planning processes”.

مدته ثلاث سنوات لتعزيز القدرة على الصمود لدى الأسر المهاجرة والضعيفة في المناطق الساحلية والمعرضة للجفاف. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، تقوم إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة بتنفيذ مشروع لدعم عمالة الشباب في المناطق الريفية وتعزيز سبل العيش الريفية المستدامة، مما يقلل من الحاجة إلى الهجرة.

هجرة العمالة والعمل اللائق

18 - يجب أن تكون مسارات الهجرة التي تستجيب لاحتياجات سوق العمل قائمة على الحقوق[11]، وأن ترتكز على توفير العمل اللائق للجميع وأن تسترشد بالمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التشغيلية من أجل التوظيف العادل الصادرة عن منظمة العمل الدولية وبالإرشادات المتعلقة بهجرة العمالة المؤقتة *وبالإرشادات المتعلقة بالاتفاقات الثنائية بشأن هجرة اليد العاملة* الصادرة عن شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة وبمذكرتها الإرشادية بشأن المسارات النظامية لاستقبال وإقامة المهاجرين الذين يعيشون ظروفا هشة. وفي عام 2022، اتفقت المكونات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية على أن الحق في بيئة عمل آمنة وصحية هو حق أساسي ينطبق على جميع العمال دون استثناء، بما في ذلك المهاجرين في أوضاع غير نظامية[12].

19 - وواصلت الدول التصديق على معايير العمل الدولية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وقام العديد منها باعتماد أو تنقيح سياسات بشأن هجرة العمالة. ووضعت تونس والمغرب سياسات وطنية بشأن هجرة اليد العاملة تتماشى بشكل وثيق مع سياسات التوظيف الوطنية، واستفادتا في ذلك من إشراك جهة شريكة اجتماعية. ويعزز "بروتوكول التوظيف والعمل" لعام 2023 الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إدارة هجرة اليد العاملة القائمة على الحقوق والأطر التنظيمية المتبعة في الجنوب الأفريقي. وأنشأت الفلبين إدارة العمال المهاجرين لتضم في إطارها جميع الوكالات الحكومية المكلفة بحماية حقوق ورفاه العمال الفلبينيين في الخارج. ووقّعت ألبانيا وصربيا ومقدونيا الشمالية بروتوكولات تنص على حرية الوصول إلى سوق العمل في منطقة البلقان المفتوحة.

20 - وإلغاء تكاليف التوظيف أمر لا بد منه لضمان التوظيف العادل والأخلاقي، بما يتماشى مع الغاية 10-7 من أهداف التنمية المستدامة. وتشير *الدراسة العالمية بشأن رسوم الاستقدام والتكاليف ذات الصلة* لعام 2024 التي أجرتها منظمة العمل الدولية إلى وجود وعي متزايد بعدم شرعية فرض رسوم على الاستقدام، حيث أن معظم البلدان التي شملتها الدراسة البالغ عددها 110 بلدان تنظم أو تحظر فرض رسوم استقدام بالنسبة للمهاجرين. ومع ذلك، لا تزال رسوم وتكاليف الاستقدام، إلى جانب بخس الأجور، تدر 37 بليون دولار من الأرباح السنوية غير المشروعة المحصلة من المهاجرين الدوليين المنخرطين في العمل القسري[13]. ولمعالجة مسألة التوظيف المجحف، وضعت سري لانكا مدونة قواعد سلوك للتوظيف المرخص له، ونقحت بنغلاديش قانون التوظيف والمهاجرين في الخارج لوضع قواعد تنظيمية لعمل الوكلاء من الباطن وأنشأت فرقة عمل ومحاكم متنقلة لتحديد وكلاء التوظيف والوسطاء الذين يقومون بممارسات مجحفة وتوجيه تهم إليهم.

(11) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Human rights and temporary labour migration programme in and from Asia and the Pacific".

(12) منظمة العمل الدولية، الوثيقة ILC.110/Resolution I.

(13) ILO, *Profits and Poverty: The Economics of Forced Labour*, 2nd ed. (Geneva, 2024).

21 - وتؤدي مسارات الهجرة التي تربط وضع العامل كمهاجر بصاحب العمل الذي يستخدمه إلى تفاقم اختلال موازين القوى وتمنع العمال المهاجرين من الإبلاغ عن الاستغلال ومن الانضمام إلى النقابات. وفي عام 2023، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة تحمي العمال المهاجرين الذين يثيرون شواغل بشأن حدوث انتهاكات في مكان العمل من الترحيل. وفي عام 2024، سنّت أستراليا قانونا يلغي تجريم العمال الذين لا يحملون الوثائق اللازمة وينص على أن الحماية في مكان العمل تنطبق على جميع العمال، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.

22 - والمهاجرون يقدمون إسهامات أقوى إلى البلدان المضيفة لهم عندما يتمكنون من تطوير مهاراتهم ومؤهلاتهم وعندما يتم الاعتراف بتلك المهارات والمؤهلات. ففي باكستان، أطلقت الحكومة واتحاد أصحاب العمل جواز السفر الوطني للمهارات في عام 2023 لإتاحة فرص لريادة الأعمال ورفع مستوى التعلم والترقي الوظيفي. وفي عام 2022، أطلقت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية برنامج منح ترتيبات الاعتراف لتوفير الدعم المالي للعمل من أجل الاتفاق على ترتيبات الاعتراف بالمؤهلات المهنية. ووضعت بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إطاراً مرجعياً للمؤهلات في جنوب آسيا لتسهيل الفهم المتبادل للمهارات والمؤهلات وتعزيز الاعتراف بمهارات العمال المهاجرين في بلدان المقصد.

23 - وأطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة "شراكات المواهب" مع باكستان وبنغلاديش وتونس ومصر والمغرب لتوفيق المهارات مع الاحتياجات بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والبلدان الشريكة. ويمكن للشراكات المتعلقة بتنقل المهارات، إذا تم تصميمها من خلال الحوار الاجتماعي والتخطيط الجيد للمهارات ومراعاة ظروف العمل في بلدان المنشأ والمقصد، باستخدام بيانات عالية الجودة ومع اتباع نهج يركز على الإنسان ويتضمن الاستثمار في التدريب المهني، أن تساعد أصحاب العمل وبلدان المقصد على سد النقص في المهارات وأن تساهم في التنمية في بلدان المنشأ.

باء - إدارة الحدود القائمة على الحقوق وحماية المهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة

24 - هناك نزوع مثير للقلق نحو إسناد إدارة الهجرة إلى جهات خارجية وتكثيف الرقابة على الحدود، إلى جانب زيادة التدابير التي تأخذ بالحل الأمني وتنتهج أسلوب الردع والتي غالباً ما تعرض المهاجرين لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أدت هذه الاتجاهات إلى تعرض المهاجرين للصد على الحدود، والاحتجاز التعسفي، والتمييز، وحصرهم في مناطق معينة، ومحدودية حصولهم إلى الخدمات الأساسية، وتجريم المهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومن يقدمون المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين المكروبين[14].

25 - وقد انعكس في العديد من البلدان مسار التقدم في استخدام بدائل غير سجنية لاحتجاز المهاجرين الذي تم إحرازه خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث يستخدم البعض المراقبة الإلكترونية للمهاجرين بطرق تتجاوز مبدأي الضرورة والتناسب. ومع ذلك، اعتمدت دول أخرى بدائل لاحتجاز المهاجرين تمتثل لحقوق الإنسان وتوفر ممارسات قابلة للمحاكاة. فكولومبيا، على سبيل المثال، تحظر احتجاز الأطفال وقامت بتقنين أوضاع عدد كبير من المهاجرين. واعتمدت تركيا قانونا بشأن بدائل احتجاز المهاجرين. وأحرزت تايلند تقدماً في تقييم تنفيذ مذكرتها الشاملة للحكومة بأسرها بشأن بدائل احتجاز المهاجرين. واستثمرت بعض البلدان، منها بلجيكا وكندا، في نظم لإدارة الحالات وتعمل مع المهاجرين الذين يقيمون في المجتمع المحلي لإنجاز

(14) A/HRC/54/81.

تسوية الحالات. وتُظهر الأدلة المستقاة من هذه النماذج مستويات عالية من الامتثال، الذي غالباً ما يتحقق من خلال الشراكات بين الحكومات وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني[15].

26 - ومع ذلك، لا يزال هناك ما يدعو إلى القلق إزاء العدد المتزايد من المهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة ويواجهون مخاطر مرتفعة لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد ينجم الضعف عن عوامل مختلفة، منها أسباب مغادرة الأشخاص لبلدانهم الأصلية، والظروف التي يواجهها المهاجر أثناء العبور وعلى الحدود وفي الوجهة المقصودة، فضلاً عن السمات الشخصية، مثل السن أو الجنس أو العرق أو الإعاقة أو الحالة الصحية أو الوضع من حيث الهجرة أو مزيج من هذه العوامل وغيرها. ولحماية هؤلاء الأفراد، يجب أن تكون التشريعات، والسياسات والممارسات المتعلقة بالهجرة، متسقة مع الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مع استخدام المبادئ والخطوط التوجيهية المدعومة بتوجيهات عملية بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في الأوضاع الهشة، والتي تستند إلى تلك الالتزامات. والمهاجرون في أوضاع غير نظامية معرضون أكثر من غيرهم للتمييز والاستغلال والتهميش، وغالباً ما يُحرمون من الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية ويعملون في قطاعات غير منظمة دون حماية في مكان العمل[16]. ولمواجهة لذلك، تهدف مبادرات من قبيل خطة تقنين أوضاع المهاجرين الذين لا يحملون الوثائق اللازمة منذ وقت طويل التي بدأ تطبيقها في أيرلندا عام 2022، إلى دعم اندماجهم الاجتماعي وتنقلهم في سوق العمل.

27 - واستخدام بنية تحتية وعمليات معزَّزة بشأن الهوية القانونية، بطرق منها الابتكار الرقمي، أمر حيوي للهجرة الآمنة والنظامية، نظراً لأنها تسهل الوصول إلى الخدمات وتقلل من خطر انعدام الجنسية. وفي الأردن، يتم تسجيل ولادات جميع المواليد الأجانب، بغض النظر عن الوضع القانوني لوالديهم. وفي عام 2024، استحدثت الفلبين نظام شهادات التصديق الإلكترونية لتعزيز وصول الفلبينيين في جميع أنحاء العالم إلى وثائق السجل المدني. كما قامت دول بتعزيز الخدمات القنصلية من خلال تيسير الحصول على المعلومات والمساعدة، بما في ذلك في حالات الطوارئ، وإصدار وثائق الهوية وبناء قدرات الموظفين القنصليين. وأنشأت هندوراس "قنصليات ضخمة" متنقلة في الولايات المتحدة لدعم المهاجرين الهندوراسيين، بما في ذلك دعمهم في تسجيل المواليد. وأكدت كل من إندونيسيا وأوزبكستان وكمبوديا وكينيا التزامها بتعزيز الخدمات القنصلية وقدرة دوائر إدارة الأزمات على مساعدة المهاجرين المحتاجين. ووضعت الأرجنتين دليلاً للتصدي للعنف الجنساني لشبكتها القنصلية للاستجابة لحالات العنف التي يكون فيها وضع المهاجر عاملاً متقاطعاً يزيد من التعرض للعنف.

الأطفال

28 - في غياب مسارات الهجرة الآمنة وآليات دعم الإدماج أو إعادة الإدماج المراعية للأطفال، يتعرض الأطفال لخطر الحرمان من التعليم والرعاية الصحية وقد يواجهون العنف والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وعمالة الأطفال والزواج المبكر. ويشكل ضم جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم من

(15) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, Evaluation of the Refugee and Migrant Advice Service's Alternative to Detention Pilot (Geneva, 2023) و Eiri Ohtani, *Alternatives to Detention: Building a Culture of Cooperation - Evaluation of Two-Year Engagement-Based Alternative to Immigration Detention Pilot Projects in Bulgaria, Cyprus and Poland* (European Programme for Integration and Migration, 2020).

(16) A/HRC/54/81، الفقرة 17.

حيث الهجرة، تحت مظلة النظم الوطنية لحماية الطفل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية أمرا بالغ الأهمية ويتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل[17]. وطبقت دولٌ المبدأ التوجيهي لمراعاة الأطفال الوارد في الاتفاق العالمي. ففي ألمانيا، لا يطبق الاحتجاز السابق للترحيل على الأطفال. وحظرت أيرلندا بموجب القانون تطبيق الاحتجاز المرتبط بالهجرة على الأطفال، وفي غينيا، يتم إيداع الأطفال غير المصحوبين لدى أسر حاضنة بدلاً من إبقائهم في مراكز احتجاز أو ملاجئ. وأدرجت دول، مثل مصر والمغرب، الأطفال المهاجرين في نظمها الوطنية لحماية الطفل، وتقوم بتوسيع نطاق الرعاية البديلة الأسرية والمجتمعية للأطفال غير المصحوبين والاستقبال المجتمعي غير الاحتجازي للأطفال الذين لديهم أسر. أما في المكسيك، فقد ألغت ولاية تلاكسكالا الحاجة إلى شهادة تصديق لتسجيل الأطفال المهاجرين في المدارس العامة، وفي إطار النظام الوطني لحماية الطفل في بوركينا فاسو، توفر الطواقم المتنقلة ومحطات الخدمات المتكاملة الرعاية الصحية والمساعدة والمشورة النفسانية – الاجتماعية إلى الأطفال المهاجرين في المناطق النائية والحدودية.

29 - وأحرزت بعض الدول تقدماً في مجال العودة وإعادة الإدماج المراعيتين للأطفال. فقد نفذت السلفادور برنامجا لإعادة الإدماج المستدامة، يشمل الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والدعم النفساني – الاجتماعي والتعليم للأطفال العائدين وأسرهم. وفي لكسمبرغ، تنعقد لجنة متعددة التخصصات لتحليل المصالح الفضلى للطفل قبل اتخاذ قرار الإعادة، مما يتيح الاستماع إلى الطفل غير المصحوب أو من ينوب عنه. وأطلقت المكسيك نموذجا وطنيا لرعاية الأطفال والمراهقين النازحين وسهلت إدماج الأطفال العائدين في النظام المدرسي. كما تم توقيع مذكرة تفاهم لحماية الأطفال بين المكسيك والولايات المتحدة في عام 2023 لتحسين حماية الأطفال غير المصحوبين عبر الحدود.

العائدون

30 - يجب أن يجري، مع الاستفادة من الإرشادات الحالية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة[18]، تعزيز التدابير اللازمة لعودة المهاجرين وإعادة استقبالهم على نحو آمن وكريم ومستند إلى الحقوق، ولإعادة إدماجهم بشكل مستدام، بطرق منها اتخاذ إجراءات واضحة ومتفق عليها بشكل متبادل تتقيد بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب أن تكون عمليات العودة مصحوبة بتدابير لإعادة الإدماج بشكل مستدام، على المستوى الفردي والمجتمعي والهيكلي، تعترف بالاحتياجات المتباينة على أساس عوامل متقاطعة تشمل السن والجنس والسياقات الريفية وفرص سوق العمل[19].

(17) Christina Torsein and Timothy Williams, *Technical Note: Inclusion of Children in the Context of Migration into National Child Protection Systems* (Geneva, IOM; New York, United Nations Children's Fund (UNICEF), 2024).

(18) United Nations Network on Migration, "Ensuring safe and dignified return and sustainable reintegration", March 2021 and United Nations Network on Migration, "For safe and dignified return and sustainable reintegration", December 2021.

(19) IOM and UNICEF, "A child rights approach to the sustainable reintegration of migrant children and families", in *Reintegration Handbook: Practical Guidance on the Design, Implementation and Monitoring of Reintegration Assistance* (Geneva, IOM, 2019)؛ و Samuel Hall, Global Lessons Learned on Sustainable Reintegration in Rural Areas (Rome, FAO, 2023)؛ و ILO, *Guidelines on Labour Market Reintegration upon Return in Origin Countries* (Geneva, 2023).

31 - وأنشـــأت الحكومات المحلية في الســـنغال مكاتب توجيه ودعم للمهاجرين المحتملين والمهاجرين العائدين في البلديات الريفية. ومن خلال الصـندوق الاسـتئماني المتعدد الشـركاء للهجرة، دخلت الفلبين في شـــراكة مع كيانات تابعة للأمم المتحدة في تنفيذ برنامج "ســـد الفجوة بين التوظيف وإعادة الإدماج في إدارة الهجرة". وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي برامج بشأن حماية المهاجرين وعودتهم وإعادة إدماجهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا، وهي برامج يتم من خلالها اعتماد نهج قائم على مراعاة مسارات الهجرة لمساعدة المهاجرين الضعفاء والعالقين، وذلك لتقديم الحماية والمساعدة وتسهيل العودة الطوعية وإعادة الإدماج بالشراكة مع البلدان المستهدفة (انظر الإطار 2).

الإطار 2

اعتماد نهج قائم على مراعاة مسارات الهجرة

يواجه المهاجرون واللاجئون عبر طرق القرن الأفريقي إلى اليمن والجنوب الأفريقي ظروفاً قاسية ومخاطر تتعلق بالحماية، بما في ذلك الاتجار بالأشـخاص والتوقيف والاحتجاز التعسـفيان والاعتداءات التي ترتكب بدافع كراهية الأجانب والإعادة القســـرية. والخطة الإقليمية للتعامل مع المهاجرين لمنطقة القرن الأفريقي واليمن (2021-2024) هي خطة أقاليمية مشـتركة بين الوكالات تقودها الحكومات بدعم من الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بـالتنميـة ومنظومـة الأمم المتحـدة وجهـات أخرى من أصـــحـاب المصـــلحة. وتوفر الخطة إطاراً شـــاملاً قائماً على مراعاة مســـارات الهجرة للبرامج الإنســـانية والإنمائية المشتركة المعنية بالمهاجرين، وذلك للتمكين من تنسيق المساعدة الإنسانية اللازمة لإنقاذ الأرواح وتوفير الحماية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية ودعم التنمية لمعالجة العوامل السلبية الدافعة إلى الهجرة على طول هذه المسارات.

مسائل الجنسين

32 - تتأثر تجارب الهجرة وأنماطها بأوجه عدم المسـاواة المتجذرة بين الجنسـين. ولا يزال الحصـول على الوظائف اللائقة والتعليم محدودًا للغاية بالنسبة لملايين النساء والفتيات. ويؤدي هذا، بالإضافة إلى محدودية فرص انتهاج مسارات الهجرة النظامية، إلى زيادة احتمال انتقال النساء عبر مسارات هجرة العمالة المنخفضة المهارات التي لا توفر حماية كافية أو اللجوء إلى مســـارات الهجرة غير النظامية الخطرة. ولا يزال العنف الجنسـي والعنف الجنسـاني منتشـرين بكثرة في سـياق الاتجار بالأشـخاص، حيث إن احتمال تعرض النسـاء للعنف الجسـدي أو العنف الشـديد من قبل المتّجرين بالأشـخاص يفوق ثلاثة أضـعاف احتمال تعرض الرجال لهما[20]. والعاملات المنزليات المهاجرات معرضـــات للخطر بشـــكل خاص، لا ســـيما عندما يكون العمل المنزلي غير معترف به في قوانين العمل الوطنية. وفي أيار/مايو 2024، كان لدى 23 في المائة فقط من البلدان الـــــ 82 التي أنجزت التقييم المتعلق بمؤشـرات إدارة الهجرة، اسـتراتيجية هجرة تعالج الاحتياجات المختلفة للمهاجرات.

33 - ويواجه المهاجرون من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنســـي ومغايري الهوية الجنســـانية وحاملي صـفات الجنسـين وأحراز الهوية الجنسـانية والمهاجرين من الأقليات الجنسـية والجنسـانية الأخرى

(20) *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2022* (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

مخاطر متمايزة للتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان والتهميش بسبب أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز. وغالباً ما تساهم عوامل مثل التجريم والإقصاء الاجتماعي والحرمان من الحقوق في قرارهم بالهجرة وتزيد أيضا من تعرضهم للاتِّجار. كما يواجهون مخاطر العنف الجسدي والجنسي أثناء العبور، بما في ذلك أثناء احتجازهم المرتبط بالهجرة. وقد يُرفض دخول الأشخاص عند الحدود عندما لا تتطابق هويتهم الجنسانية مع وثائقهم الرسمية، ويواجه أزواج الاقتران اللاغَيْري وأسرهم خطرا أكبر للتفريق بينهم على الحدود والحرمان من الرعاية الصحية والخدمات الأخرى. كما لا يزال هؤلاء يعانون من معدلات أعلى من البطالة والفقر، مما يجعل وضعهم في سوق العمل غير موات للغاية ويزيد من احتمال عملهم في الاقتصاد غير الرسمي[21].

34 - وقد عززت الدول القوانين والسياسات والخدمات لدعم مبدأي المساواة وعدم التمييز وإحراز تقدم في تنفيذ المبدأ التوجيهي المتعلق بمراعاة المنظور الجنساني الوارد في الاتفاق العالمي. إذ عدلت ماليزيا قانون الضمان الاجتماعي للموظفين ليشمل عاملات المنازل المهاجرات في إطار خطط إصابات العمل؛ ومددت إسبانيا تصاريح الإقامة للأجنبيات الناجيات من العنف الجنسي؛ وألزمت كندا الإدارات الاتحادية بإجراء تحليل جنساني عند وضع السياسات والبرامج والتشريعات لضمان معالجتها للتجارب المتقاطعة للمهاجرين، لا سيما النساء والفتيات. وتوجد في بنغلاديش 60 وكالة توظيف مرخصا لها لفحص العاملات المهاجرات وتوجيههن إلى فرص العمل المناسبة لهن وتعيينهن وتنسيبهن باستخدام معايير لضمان توظيف يراعي المنظور الجنساني. وعززت إثيوبيا سياساتها وقوانينها وبرامجها وخدماتها المتعلقة بالهجرة من منظور جنساني بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بما في ذلك جمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس وإحصاءات جنسانية متعلقة بالهجرة.

ضحايا الاتجار بالأشخاص والناجون منه والمهاجرون المهربون

35 - بين عامي 2022 و 2023، طرأت زيادة بنسبة 58 في المائة على عدد المهاجرين المهربين أو حالات الشروع في تهريبهم في البحر الأبيض المتوسط[22]. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم عصابات إجرامية منظمة بالاتجار بأشخاص بإقحامهم في عمليات احتيال عبر الإنترنت في جنوب شرق آسيا، فتجبرهم بذلك على ممارسة نشاط إجرامي[23]. ونادرا ما تتم بنجاح مقاضاة زعماء شبكات التهريب والاتجار. ويجب عدم تجريم ضحايا الاتجار بالأشخاص والمهاجرين المهرَّبين والناجين من الاتجار بالأشخاص بل يجب دعمهم من خلال نهج مراعية للأطفال والمنظور الجنساني، وينبغي للدول أن تستثمر في فهم تقاطعات الجريمة المنظمة والتكنولوجيا والروابط بين الهجرة والعمل القسري والاتجار بالأشخاص.

36 - وفي عام 2023، أطلقت المفوضية الأوروبية نداء إلى العمل من أجل تحالف عالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، دعت فيه إلى مزيد من التعاون بين البلدان والمنظمات الدولية ومقدمي الخدمات (بما في ذلك مقدمي الخدمات الرقمية) بشأن منع الهجرة غير النظامية والتعامل معها وتوفير بدائل لها، واعتمدت

(21) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), "Migration experiences of people with diverse SOGIESC", December 2023.

(22) United Nations Office on Drugs and Crime, "The migrant smuggling market on the Central Mediterranean: UNODC observatory on smuggling of migrants update #2", October 2024.

(23) OHCHR, "Online scam operations and trafficking into forced criminality in Southeast Asia: recommendations for a human rights response", 2023.

رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلاناً بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص الناجم عن إساءة استخدام التكنولوجيا. ودعمت المنظمة الدولية للشـــرطة الجنائية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السـلطات في أكثر من 33 بلدا في تنفيذ عملية Turquesa V على طول مسـارات الاتجار بالأشـخاص وتهريب المهاجرين إلى كندا والولايات المتحدة، أسفرت عن 257 عملية توقيف وإنقاذ 163 ضحية محتملة. كما بُذلت على الصعيد الوطني جهود لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتحسين الدعم المقدم للضحايا والناجين. فقد أنشأت البحرين مكتباً لحماية الضحايا والشهود في قضايا الاتجار بالأشخاص. وأنشأت إكوادور وبيرو فريقا مشتركا بين البلدين للاستجابة الفورية من أجل تعزيز حماية ضحايا الاتجار ودعم التنسيق بين وكالات إنفاذ القانون، بطرق منها توفير تصـــاريح الإقامة للبقاء في أي من البلدين أو المســـاعدة على العودة إلى الوطن بأمان.

جيم - الوصول إلى الخدمات وشمول الجميع والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والمشاركة الفعلية

37 - يُستبعد العديد من المهاجرين من الحماية الاجتماعية ويواجهون عقبات تؤثر على حصولهم على الحقوق والخدمات، بما في ذلك التمييز على أســاس الجنســية أو الوضـــع من حيث الهجرة، والاختلافات اللغوية والثقافية، والتكاليف الباهظة، والعقبات الإدارية، والخوف من الترحيل، والقيود المفروضـــة على حرية التنقل، ونقص المعلومات حول الاســـتحقاقات. ويمثل العمال المهاجرون وأطفالهم وعائلاتهم الملايين بين 4,1 بليون شخص في مختلف أنحاء العالم لا يحصلون على الحماية الاجتماعية[24].

الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية

38 - على الرغم من أن الحق في الصـــحة هو حق للجميع، فقد أظهرت نتائج دراســـة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة عام 2024 أن المهاجرين لا يتمتعون بنفس فرص الحصـول على الخدمات الصـحية الممولة من الحكومة التي يحصل عليها المواطنون إلا في نصف البلدان المائة التي شملتها الدراسة[25]. وقد دعمت منظمة الصحة العالمية، من خلال استعراضاتها للنظم الصحية للاجئين والمهاجرين، الأردن وإستونيا وأوغندا وبلغاريا وتايلند وتشـيكيا لضـمان أن تنهض النظم الصـحية بالمهاجرين وقطاعات السـكان الضـعيفة التي تستضيفهم وأن تحميهم. وفي عام 2023، اعتمدت 49 دولة إعلان الرباط لتسريع الجهود الرامية إلى تحسين صـــحة المهاجرين واللاجئين والمجتمعات المحلية المضـــيفة. وقد لوحظ إحراز تقدم في 63 بلداً على الأقل منذ اعتماد خطة العمل العالمية لمنظمة الصـــحة العالمية بشـــأن تعزيز صـــحة اللاجئين والمهاجرين للفترة 2019-2030، بما في ذلك كمبوديا من خلال سياستها الوطنية وخطتها الاستراتيجية الوطنية بشأن صحة المهاجرين للفترة 2022-2030. ومن خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة، تم إنشاء برنامج مشترك لتعزيز قدرة النظم الصحية والسكان المهاجرين على الصمود في وجه تغير المناخ ومخاطر الكوارث في الأردن والعراق ولبنان. وفي عام 2024، أعطت جمعية الصـــحة العالمية الســـابعة والســـبعون الأولوية لصـــحة المهاجرين واللاجئين لأول مرة في برنامج العمل العام لمنظمة الصـــحة العالمية، مع إيراد مؤشـرات محددة لتتبع المساواة في الحصـول على الرعاية الصـحية الأساسـية والطارئة. ووضـعت المفوضـية الأوروبية

(24) Mira Bierbaum and others, *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – In Pursuit of a Better Future* (Geneva, ILO, 2021).

(25) Estefania Guallar Ariño, Roberto Roca Paz and Adriana Vides Lobos, *Migration Governance Insights: Informing People-Centred Migration Policies* (Geneva, IOM, 2024).

استراتيجية شاملة للصحة النفسية في عام 2023 لمراعاة الاحتياجات الخاصة للسكان المهاجرين، واتفقت جمعية الهلال الأحمر السوداني ووزارة الصحة السودانية على تيسير وضع قائمة بالأطباء الذين يقدمون الخدمات الصحية المجانية إلى المهاجرين المحالين من نقاط الخدمة الإنسانية التابعة لجمعية الهلال الأحمر.

39 - والتعليم له أهمية أساسية لمسارات حياة المهاجرين الشباب، إذ يساعد على تعزيز قدرتهم على الاندماج والمساهمة بشكل مجدٍ في المجتمعات وتحقيق كامل إمكاناتهم. وقد عززت العديد من الدول جهودها لإدراج الأطفال المهاجرين في نظمها التعليمية الوطنية[26]. وتوفر تايلند إمكانية الحصول على التعليم لجميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، حيث تم تسجيل حوالي 000 100 طفل متأثر بالهجرة في المدارس التي تديرها الحكومة وهم منتظمون فيها حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت كولومبيا أكثر من 000 600 من الأطفال المهاجرين في نظامها التعليمي، وتوفر لكسمبرغ التعليم المجاني لجميع الأطفال المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.

الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي

40 - يؤدي تعرض المهاجرين وأسرهم للاستبعاد من الحماية الاجتماعية أكثر من غيرهم إلى زيادة مخاطر الفقر والتهميش التي يواجهونها. وقد وضع 12 بلداً في الجنوب الأفريقي خطط عمل وطنية لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين، واعتمدت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلاناً بشأن إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين. وفي سلطنة عمان، تم توسيع نطاق تغطية استحقاقات إصابات العمل والأمومة والمرض لتشمل العمال المهاجرين بنفس شروط تغطية المواطنين، وفي تونس، درست الجهة المعنية بالضمان الاجتماعي إمكانية حصول العمال المهاجرين التونسيين في الخارج على الحماية الاجتماعية، مع توفير التدريب للموظفين على سرعة تتبع المطالبات الخاصة بالعمال المهاجرين ومعاليهم.

41 - وبُذلت جهود وطنية وإقليمية ومحلية لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين وتقوية التماسك الاجتماعي. فقد أنشأت كولومبيا مراكز تعمل مع السلطات المحلية في تسع مدن لمساعدة المهاجرين والعائدين من خلال تقديم المشورة وخدمات الإحالة. ووضعت بيرو استراتيجية وطنية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمهاجرين والسكان المضيفين. وأنشأت البرتغال وكالة للاندماج والهجرة واللجوء لتعزيز استقبال وإدماج المهاجرين واللاجئين، فبسّطت بالتالي عمليات استخراج الوثائق اللازمة، مع التركيز على لم شمل الأسر، وحسّنت إمكانية الوصول إلى الخدمات.

المشاركة المجدية

42 - لكي تتحقق نتائج مستدامة للمهاجرين فلا بد من إشراكهم بشكل مجدٍ في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات. وقد أقر الأمين العام، في "خطتنا المشتركة: الموجز السياساتي 3: مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات"، بأن الشباب هم مفتاح تحقيق خطة عام 2030، وأوصى بتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك في إدارة الهجرة.

(26) انظر UNICEF, "Education, children on the move and inclusion in education: lessons learned and scalable solutions to accelerate inclusion in national education systems and enhance learning outcomes", February 2022.

وقد أشركت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الشباب في العديد من أنشطتها، بما في ذلك المشاورة العالمية للشباب بشأن إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين التي نظمها منبر الشباب والأطفال المعني بالهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتحالف الدولي المعني بالاحتجاز. ونفذت المفوضية الأوروبية خطة العمل بشأن الإدماج والشمول للفترة 2021-2027، التي جرى فيها التسليم بأن مشاركة المهاجرين في عمليات صنع القرار يمكن أن تتيح لهم القيام بدور فاعل وأن تضمن مراعاة سياسات الإدماج للاحتياجات الحقيقية.

43 - ولا يزال العمال المهاجرون يواجهون عوائق رسمية وغير رسمية تحول دون إعمال حقهم الأساسي في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية. ولمعالجة هذا الوضع، سمحت الجزائر اعتبارا من عام 2022 لأصحاب العمل والعمال من غير المواطنين بتشكيل منظمات وأن يصبحوا أعضاء في المجالس التنفيذية للنقابات العمالية. واعتمدت غينيا بيساو قانون عمل جديدا يوسع نطاق حماية حرية تكوين الجمعيات ليشمل العمال الأجانب.

مواجهة الخطاب الضار المتعلق بالهجرة

44 - ما زال الخطاب المناهض للهجرة المدفوع بالمخاوف سائدا ويتم استخدامه لتبرير التهميش واستبعاد المهاجرين من الخدمات الأساسية والمشاركة المدنية. ويمكن أن يؤدي هذا الخطاب إلى العنف ضد المهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان وله آثار مُوهِنة على المجتمع ككل[27].

45 - وفي عام 2024، ناقشت "البلدان الرائدة" تفكيك أسس الخطاب المناهض للهجرة وبناء خطاب جديد في مجال الهجرة يواجه كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز، وأطلع بعضها بعضا على ممارسات واعدة بشأن بناء خطاب متوازن ومرتكز على الأدلة. وشددت على دور وسائل الإعلام في تشكيل التصورات ومواجهة الصور النمطية السلبية وإبراز مساهمات المهاجرين. وفي هذا الصدد، شاركت الدول وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة في أنشطة تدريبية لوسائل الإعلام بشأن تغطية الهجرة على نحو يطابق الواقع ويقوم على الحقوق. واعتمدت إسبانيا إطارا استراتيجيا للمواطنة والشمول ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب للفترة 2023-2027، وأنشأت المرصد الإسباني المعني بالعنصرية وكراهية الأجانب. وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حملتها المعنية بالمهاجرين التي تتخذ الوسم #دافعوا_عن_المهاجرين (#StandUp4Migrants) ومجموعة أدوات في هذا الشأن في بلدان ومناطق شملت أستراليا وماليزيا وأمريكا الوسطى، لتفنيد الخطاب الضار المتعلقة بالهجرة وإعادة صياغته وتقديم إرشادات بشأن تغيير ذلك الخطاب. وعلاوة على ذلك، أطلقت مفوضية لحقوق الإنسان إرشادات لأصحاب المصلحة بشأن استخدام العلوم السلوكية لإثراء التدخلات الهادفة إلى تغيير الخطاب.

دال - تسخير الهجرة لتسريع التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة وتمكين الجهات الفاعلة المحلية

46 - للهجرة والمهاجرين أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التحولات الستة التي اعتبرت عوامل معجِّلة بتحقيق تلك الأهداف. ويؤدي العمال المهاجرون دورا حاسما في

(27) A/HRC/54/81، الفقرة 11.

المنظومات الغذائية المستدامة. ويمكن للربط الرقمي تحسين شفافية عمليات الهجرة وكفاءتها، وزيادة سرعة التحويلات المالية وخفض تكاليفها، وتعزيز الشمول المالي. ومن شأن الاستثمار في التعليم وفرص العمل اللائقة والحماية الاجتماعية أن يعزز مساهمات المهاجرين وأن يمدّ مظلة التنمية المستدامة إليهم. وتقدم النساء المهاجرات على وجه الخصوص إسهامات مهمة في التنمية المستدامة، حيث أنهن يحوّلن نسبة أكبر من دخلهن مقارنة بالرجال، ويجلبن معهن المهارات والابتكار والتنوع الثقافي والمعتقدات التي تساعد على تفنيد الافتراضات التقليدية حول أدوار الجنسين وعلى نقل معارفهن ومهاراتهن[28].

47 - ويتزايد حاليا اعتراف الدول بالصلة بين الهجرة والتنمية المستدامة. فمنذ عام 2023، ساعدت ألمانيا في إنشاء مراكز للهجرة والتنمية في تسعة بلدان لتقديم المشورة للمهاجرين المحتملين والعائدين، بينما يعمل برنامج "إدارة الهجرة الإقليمية بشكل أفضل" التابع للمملكة المتحدة في كامل منطقتي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي لجعل الهجرة أكثر أماناً وإنتاجية، مما يساهم في الحد من الفقر. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، نفذ المغرب وإسبانيا مشروع "المرأة كفاعل ريفي مستقل مالياً" لتعزيز قدرة العاملات المهاجرات الموسميات على الانخراط في أنشطة مستدامة مدرة للدخل عند العودة.

48 - ويجب تمكين الجهات الفاعلة المحلية من القيام بدور مؤثر في جهودها لدعم المهاجرين واللاجئين. ومن خلال نداء آلية رؤساء البلديات إلى اتخاذ إجراءات محلية من أجل المهاجرين واللاجئين، تم تقديم 70 تعهدا في منتدى استعراض الهجرة الدولية، وفي عام 2023، قُدم أكثر من 120 تعهدا في المنتدى العالمي للاجئين والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. إلا أن العديد من المدن المشاركة أفادت بأنها لم تُدع من قبل الحكومات أو المنظمات الإقليمية إلى الانضمام إلى المناقشات المتعلقة بتنفيذ أو استعراض الاتفاق العالمي[29].

49 - ولا يزال التمويل عائقاً أمام الجهات الفاعلة المحلية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ولكن تم إحراز تقدم في توجيه الموارد إلى الجهات الفاعلة المحلية من خلال صناديق التنمية والهجرة. فعلى سبيل المثال، أُبرمت مع الحكومات المحلية اتفاقات لتنفيذ 75 في المائة من البرامج في إطار الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة في عام 2022، وتم ضم منظمات المدن إلى اللجنة التوجيهية للصندوق. ونُفذ البرنامج المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تسخير الهجرة من أجل التنمية المستدامة في 11 بلداً لتعزيز التدخلات المستدامة، وشمل ذلك 25 من الخطط والسياسات والقوانين الإنمائية الوطنية والمحلية التي تتضمن الهجرة، مما أتاح سبل التمكين لأكثر من 80 سلطة محلية وإقليمية وفرصاً لأكثر من 000 20 مهاجر وفرد من أفراد المجتمع.

التحويلات ومساهمات المغتربين

50 - لتعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات المالية، فلا بد من ضمان أن تعزز تلك التحويلات الشمول المالي للمهاجرين وعائلاتهم في بلدان المنشأ والمقصد، ويتحقق هذا التعظيم بطرق منها تعزيز رقمنة تلك التحويلات وربطها بخدمات مالية مصممة خصيصا. وقد أدرج البنك المركزي في غامبيا والبنك المركزي في أوغندا التحويلات المالية في استراتيجيتيهما الوطنيتين للشمول المالي. ودخل الصندوق الدولي للتنمية

(28) UN-Women, "Special Rapporteur's report on 'revisiting migrants' contributions from a human rights-based approach: a discussion on facilitating and hindering factors", 2024.

(29) Mayors Mechanism, "Cities and regions localising the global migration and refugee compacts", June 2023.

الزراعية في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وإسبانيا والسويد ولكسمبرغ لتعزيز التنمية الريفية من خلال آلية تمويل الحوالات المالية، وتنفيذ برامج في أفريقيا ووسط آسيا لتعزيز التحويلات المالية الأرخص والأسرع والأكثر أماناً وتعزيز الشمول المالي لفقراء الريف. ويجب تخفيض تكلفة التحويلات المالية، حيث كان متوسط تكلفة إرسال تحويلات مالية بقيمة 200 دولار في عام 2022 لا يزال أكثر من ضعف المستهدف ضمن أهداف التنمية المستدامة وهو 3 في المائة[30].

51 - ويمكن لرأس المال البشري والمالي للمغتربين، إذا ما تم تنظيمه وتنسيقه ودعمه بشكل جيد، أن يكون أداة قوية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية ومواجهة الأزمات وتعبئة الموارد المحلية. وفي أول جائزة لمؤتمرات الأعمال التجارية الزراعية والمستثمرين الأوغنديين في الشتات، تم الاعتراف بمساهمات "رواد الأعمال الزراعية" الأوغنديين في الشتات في فرص العمل المتاحة في مجال الأغذية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، قادت الفلبين حملة لتحسين الدراية المالية للمغتربين. ونظّم أعضاء منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، تحت رئاسة غانا، أول جائزة بشأن إسهام المهاجرين في مواجهة تغير المناخ لتحديد المبادرات المبتكرة التي يقودها المهاجرون والمغتربون أو التي تدار دفّتها بالاشتراك معهم.

هاء - تعزيز البيانات والتعاون الدولي والشراكات

البيانات والأدلة

52 - تكتسي البحوث والأدلة أهمية بالغة للتغلب على أوجه القصور في مجال الحماية والوصول إلى المستبعدين من الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المهاجرون الأشد تعرضا للخطر. وقد قام التحالفَ الدولي المعني بالبيانات المتعلقة بالأطفال المتنقلين، الذي يضم في عضويته قطاعات متعددة تشمل 25 دولة، بتوليد بيانات أفضل عن احتياجات الأطفال المهاجرين والنازحين. وأطلقت المكسيك سجلاً للأطفال المتنقلين، تقوم من خلاله سلطات حماية الطفل بجمع بيانات عن العوامل الدافعة إلى الهجرة وظروف العبور وعوامل الخطر وعوامل الحماية، بهدف توفير معلومات مصنفة. وبدأت صربيا برنامجاً مشتركاً، من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة، لتعزيز القدرات على جمع البيانات المتعلقة بالهجرة. ونشر اتحاد المغرب العربي تقريره الأول عن إحصاءات هجرة اليد العاملة في عام 2023، في حين شرعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إنشاء مرصد لسوق العمل، يركز على هجرة اليد العاملة وعلى المهارات.

53 - وفي عام 2022، وضع المنتدى المعني بالنزوح الناتج عن الكوارث إطار عمل ومؤشرات للمساعدة في رصد تنفيذ ما يفرضه الاتفاق العالمي من التزامات بشأن التنقل البشري والكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي. وطُبقت على سبيل التجربة مؤشرات النزوح في حالات الكوارث التي وضعها مركز رصد النزوح الداخلي والمنظمة الدولية للهجرة في إندونيسيا وبنغلاديش والفلبين وموزمبيق لتوحيد طرق جمع البيانات حول النزوح في حالات الكوارث وتحسين عملية صنع السياسات القائم على الأدلة. وفي عام 2023، نشرت اليونيسف ومركز رصد النزوح الداخلي بيانات جديدة حول النزوح الناجم عن المناخ والأطفال لدعم تدابير التخفيف من آثاره[31]. ووضعت منظمة الصحة العالمية برنامجا بحثيا عالميا حول الصحة والهجرة والنزوح

(30) Elisa Mosler Vidal, *Leveraging Human Mobility to Rescue the 2030 Agenda: IOM Flagship Report for the SDG Summit* (Geneva, IOM, 2023).

(31) UNICEF, *Children Displaced in a Changing Climate: Preparing for a Future Already Underway* (2023).

بالتشاور مع أكثر من 180 من الجهات صاحبة المصلحة في مختلف المناطق، ويتضمن البرنامج دليل تنفيذ ومجموعة أدوات لتكييف البرنامج مع السياقات الوطنية، وذلك لتوفير أدلة يُسترشد بها في وضع السياسات وتنفيذها.

الشراكات

54 - لا يمكن معالجة تعقيدات التنقل البشري دون زيادة التعاون، بطرق منها تبادل المعلومات المطابقة للواقع والجيدة التوقيت واعتماد نهج إشراك الحكومة بأسرها. وقد أنشأت السلفادور آلية تنسيق وطنية معنية بالتنقل البشري تضم أكثر من 45 مؤسسة حكومية. ووضعت جنوب أفريقيا بروتوكولاً مشتركاً بين الإدارات للتعامل المتعدد التخصصات مع مسألة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. واستحدثت البرتغال شبكة من خدمات الاستجابة "المتكاملة" للمهاجرين على المستويين الوطني والمحلي لتوفير الدعم المنسق للمهاجرين.

55 - والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لها أهمية بالغة للتعامل مع الهجرة بجميع أبعادها، كما هو مبين في المبدأ التوجيهي الوارد في الاتفاق العالمي والمتعلق بإشراك المجتمع ككل في معالجة المسألة. ويمكن أن تؤدي الشراكات المعززة مع القطاع الخاص إلى تعبئة آليات تمويل مبتكرة والاستفادة من الرؤى والموارد لتنمية المهارات وخلق فرص عمل لائقة للمهاجرين. ويطرح أصحاب المصلحة المتنوعون أصواتاً واحتياجات مختلفة في الحوارات والعمليات المتعلقة بالهجرة، وهو ما ينبغي أن تشجعه وتيسره الدول ومنظومة الأمم المتحدة. وأنشأت منظمات المجتمع المدني في غانا منصة لتنسيق مساهمتها في تنفيذ الاتفاق العالمي. وفي عام 2023، أعطت كندا إشارة البدء في إجراء استعراض استراتيجي للهجرة تضمن حوارات مع قادة الفكر في مجال الهجرة، ومؤسسات الأعمال، وممثلي الشعوب الأصلية، ومجالس الشباب، والمهاجرين، وفي إجراء استطلاع عام على الإنترنت. وفي عام 2024، أعلنت كولومبيا انطلاق اجتماع مائدة مستديرة للمجتمع المدني بشأن الهجرة لتسهيل مشاركة أصحاب المصلحة في النظام الوطني للهجرة.

التكامل بين الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

56 - كررت الدول والجهات صاحبة المصلحة تأكيد الروابط القوية بين الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، لا سيما في سياق تدفقات الهجرة المختلطة. وبينما يشير الاتفاقان إلى أن المهاجرين واللاجئين مجموعتان متمايزتان يخضع كل منهما لإطار قانوني منفصل عن الآخر، فإنهما يعززان بعضهما البعض ليس في المجالات المواضيعية المشتركة فحسب، بل أيضاً في مجالات مختلفة تعكس أهدافهما المتمايزة وأطرهما القانونية والسياساتية المنفصلة. ويمكن أن يؤدي توسيع مسارات الهجرة الآمنة والنظامية، وتعزيز عمليات العودة وإعادة الاستقبال الآمنة والكريمة والقائمة على الحقوق وعمليات إعادة الإدماج المستدامة، إلى منع حالات الضعف ومعالجتها، والتخفيف أيضا من الضغط على نظم اللجوء. كما أن النهج الذي تتبعه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين واللاجئين على أساس الاحتياجات يتيح المساواة في الحصول على الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح في تدفقات الهجرة المختلطة. ويعكس إعلان لوس أنجلوس المتعلق بالهجرة والحماية التزاماً جماعياً بتعزيز حماية المهاجرين واللاجئين وتدعيم التعاون من أجل هجرة آمنة ومنظمة وإنسانية ونظامية. ويستند "النهج القائم على مراعاة مسارات الهجرة" إلى هذا التكامل للتمكين من اعتماد تدابير تتسم بمزيد من الفعالية والقابلية للتنبؤ بها لمواجهة التحديات التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون.

وتُشجَّع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تضع معاً إرشادات بشأن التنفيذ التكاملي للاتفاقين.

57 - وسيستفيد المهاجرون واللاجئون والمجتمعات المستضيفة لهم من التعهدات العديدة التي قطعت في منتدى استعراض الهجرة الدولية، ومن التعهدات المتعلقة بحماية اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر وبالاتجار بالأشخاص وبدائل احتجاز المهاجرين التي قُطعت خلال المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 ومن تعهد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بشأن التكامل بين الاتفاقين. وقد شجع العمل الذي قامت به الشبكة بشأن بدائل الاحتجاز على التعهد بوضع حد لاحتجاز الأطفال المهاجرين واللاجئين على حد سواء. فقد تعهدت منظمة الأغذية والزراعة بضمان أن يشمل جمع البيانات في سياق النزوح القسري جميع السكان النازحين. ويعكس النداء الداعي إلى اتخاذ إجراءات محلية من أجل المهاجرين واللاجئين التزام الحكومات المحلية والإقليمية بتنفيذ كلا الاتفاقين في انسجام تام.

ثالثا - التكليفات الإضافية

ألف - مؤشرات لدعم استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

58 - في الفقرة 70 من إعلان التقدم المحرز الصادر عن المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، طلب رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون إلى الأمين العام أن يقترح في هذا التقرير مجموعة محدودة من المؤشرات لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، استناداً إلى إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الأطر ذات الصلة. كما طلبوا وضع استراتيجية لتحسين بيانات الهجرة المصنفة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وقد أنشأت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة مسار عمل مخصصا لتلبية هذه الطلبات، بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة، ويضم هذا المسار 16 عضوا من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة.

59 - وقامت الشبكة بتحديد الأطر القائمة للمؤشرات وبتحديد المؤشرات الحالية، وبتقييم مدى ملاءمتها للأهداف الـ 23 الواردة في الاتفاق العالمي. واستناداً إلى الأطر القائمة وعمليات جمع البيانات، بما في ذلك الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعمل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة، يتألف المقترح النهائي من 27 مؤشراً أساسياً و 83 مؤشراً إضافياً تم تجميعها حسب الهدف[32]. وترد برفقة المؤشرات خلفية أساسية وإحصاءات رئيسية عن الهجرة الدولية.

60 - وقد وُضعت المؤشرات على أساس مشاورات مع الدول والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك خمس مشاورات إقليمية في عام 2023، ومشاورتين عالميتين في عام 2024 للدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة، بمشاركة أكثر من 360 مشاركا، بما في ذلك 61 دولة، واستطلاعين عبر الإنترنت. وقد أجاب على الاستطلاع الأول ما يقرب من 50 من الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الدوليين، بينما أجابت على الاستطلاع الثاني 25 دولة.

(32) United Nations Network on Migration, "Workstream 'Measuring progress: GCM indicators': comprehensive strategy for improving disaggregated migration data at the local, national, regional and global levels", September 2024.

61 - والمؤشرات المقترحة هي أداة طوعية يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء حسب ما يتراءى لها. والشبكة على استعداد لتقديم الإرشادات الفنية وغيرها من المساعدة للدول الأعضاء لتطبيق المؤشرات المقترحة في سياقاتها الوطنية.

62 - ونظرا لأن الدول الأعضاء تشجَّع، في الاتفاق العالمي، على إجراء استعراضات وطنية منتظمة وشاملة لما يُحرَز من تقدم، فإن بإمكانها بالتالي استخدام المؤشرات المقترحة للمساعدة في تقييم التقدم الذي تحرزه نحو تنفيذ الأهداف والمبادئ الشاملة الواردة فيه وتوجيه المزيد من الإجراءات استناداً إلى سياقها الخاص. ويمكن للدول الأعضاء أيضا إدراج هذه المؤشرات في الاستعراضات الوطنية الطوعية لتعزيز الاتساق بين السياسات والالتزامات المتعلقة بالاتفاق العالمي وأهداف التنمية المستدامة.

63 - وتمثل هذه المؤشرات تطورا مهما في الجهود المبذولة لتحسين موثوقية البيانات وحسن توقيتها وإمكانية الوصول إليها لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخلفية الأساسية والإحصاءات الرئيسية عن الهجرة الدولية التي ترافق مجموعة المؤشرات المقترحة ضرورية للغاية لاستعراض ما يحرز من تقدم، ودعم مواءمة المفاهيم والتعاريف والمنهجيات التي ستطبقها الدول في جمع المعلومات وتبادلها.

64 - ويشكل العديد من المؤشرات الأساسية جزءا من أطر المؤشرات القائمة، إذ توفر بيانات للعديد من البلدان والمناطق، وغالبا ما تكون مصحوبة بإرشادات بشأن بيانات التعريف metadata والمفاهيم والمصادر التي يمكن أن تسهل الجهود التي تبذلها الدول في الاستخدام التجريبي للمؤشرات. ويمكن جمع البيانات ذات الصلة وتصنيفها وتحليلها في حال عدم توافرها.

65 - وتساعد الاستراتيجية الشاملة لتحسين البيانات المصنفة بشأن الهجرة[33] على ضمان ملاءمة مجموعة المؤشرات المقترحة للغرض في دعمها لتنفيذ الاتفاق العالمي، بما يتماشى مع خطة عام 2030. وتحدد الاستراتيجية الجنس والسن والوضع من حيث الهجرة باعتبارها بعض الخصائص الحاسمة التي يمكن تبويب هذه المؤشرات على أساسها حسب الاقتضاء وحيثما كان ذلك مناسباً.

باء - تعزيز التعاون بشأن المهاجرين المفقودين ومنع وقوع خسائر في الأرواح أثناء العبور

66 - من المعروف أن ما يقرب من 000 68 مهاجر قد لقوا حتفهم أو فُقدوا منذ عام 2014 على طول الطرق البرية والبحرية[34]، ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. ويشكل حجم هذه المأساة وتكرار حالات الوفاة والاختفاء التي يمكن منعها أزمة إنسانية لا يمكن السكوت عليها وهي أزمة قابلة للحل.

67 - وفي الفقرة 76 من إعلان التقدم المحرز، طلب رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون تقديم توصيات عملية بشأن هذه المسألة. وترد هذه التوصيات، التي وُضعت بالتشاور مع الدول والجهات صاحبة المصلحة، في مرفق هذا التقرير، وهي تركز على الوقاية، والبحث عن المهاجرين وتحديد هويتهم، ودعم الأسر، والمساءلة والعدالة، والبيانات، واستشراف المستقبل. وتستند التوصيات إلى الالتزامات والتوصيات القائمة، وترتكز على مجموعة آخذة في الاتساع من الممارسات.

(33) المرجع نفسه.

(34) انظر https://missingmigrants.iom.int.

68 - ولأغراض هذه التوصيات، تعتبر المساعدة الإنسانية وسيلة لمنع الوفيات وحالات الاختفاء، بما في ذلك في الحالات التي تتجاوز فيها تدفقات الهجرة قدرة البلدان المتلقية على الاستجابة. وفي ضوء عدم وجود آليات مخصصة تحديداً لمعالجة التدفقات المختلطة، ينبغي أن تنطبق التوصيات أيضاً على اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية، دون المساس بحقوقهم المحددة بموجب القانون الدولي، مما يعزز التكامل بين الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

رابعا - الترتيبات المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة

69 - واصلت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، بطرق منها الأدوات والتوجيهات ومنصات الحوار وتبادل المعارف على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

ألف - آلية بناء القدرات

70 - قرر رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون، في الاتفاق العالمي، إنشاء آلية لبناء القدرات في الأمم المتحدة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق. وتتألف آلية بناء القدرات من مرفق الاستجابة حسب الطلب، والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة، ومركز الشبكة المعنية بالهجرة، وجميعها تدعم الدول للوفاء بالالتزامات التي يقضي بها الاتفاق العالمي.

71 - وتدعم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة تنفيذ الاتفاق على الصعيد الوطني من خلال مرفق الاستجابة حسب الطلب. وأنشأت الشبكة أفرقة تيسير إقليمية مشتركة بين الوكالات وأصحاب المصلحة المتعددين لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعزيز دعم الأمم المتحدة لبدء تنفيذ الاتفاق. وقدمت الشبكات القطرية المدمجة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية المساعدة التقنية للسلطات لدمج الاتفاق في سياساتها. وتضطلع إكوادور وتركيا وسيراليون ومالي وملاوي بهذه العملية حاليا، ووضعت السلفادور وغانا وكينيا خطط تنفيذ وطنية تتضمن خطوات محددة للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق.

72 - ومن خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة، الذي دخل الآن عامه الخامس من التشغيل، تم دعم 21 برنامجاً مشتركاً. وفي عام 2023، تحقق المستوى المستهدف من التمويل وهو 20 مليون دولار، وبذلك يكون قد جرى تعبئة أكثر من 57 مليون دولار منذ بدء تشغيل الصندوق. وتغطي البرامج المشتركة الممولة جميع المجالات المواضيعية والمناطق، بمشاركة 16 كياناً من كيانات الأمم المتحدة ومجموعة واسعة من الشركاء. وفي عام 2023، أصبح الصندوق أول آلية تمويل جماعي للأمم المتحدة على الإطلاق يتم لها اعتماد مؤشر بشأن مراعاة الأطفال. وفي عام 2023، اعتمدت اللجنة التوجيهية للصندوق أيضا مذكرة توجيهية بشأن المشاركة مع المجتمع المدني والمهاجرين والمجتمعات المحلية وزادت من تركيزها على المناخ والتنقل، مما يتيح فرصة للتعاون مع آليات التمويل الأخرى المعنية بتغير المناخ. وفي عام 2023، حددت اللجنة التوجيهية للصندوق أولويتين له تتمثلان في تعزيز البرمجة المتعددة البلدان وزيادة التركيز على الصحة وإنقاذ الأرواح وحماية الأطفال.

73 - ويواصل مركز الشبكة المعنية بالهجرة الجمع بين شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والجهات صاحبة المصلحة لتبادل المعارف من أجل تعزيز التنفيذ. ويتضمن المركز مستودع ممارسات، يحتوي على أكثر من 300 ممارسة محكَّمة ويستضيف مرفق الاستجابة حسب الطلب وقاعدة بيانات التنقل المرتبط بالمناخ CLIMB.

باء - المتابعة والاستعراض

74 - شاركت الدول في المنتدى الدولي الأول من نوعه لاستعراض الهجرة الدولية الذي عُقد في أيار/مايو 2022 تحت رعاية الجمعية العامة. وقد ضمت بعض الدول إلى وفودها مسؤولين محليين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما يتماشى مع مبدأ الاتفاق العالمي الداعي إلى إشراك الحكومة بأكملها ومبدئه الداعي إلى إشراك المجتمع بأسره. ولتسريع عملية التنفيذ، قدمت الدول والجهات صاحبة المصلحة 303 تعهدات محددة من خلال المبادرة المتعلقة بالتعهدات.

75 - ولا تزال الجولة الثانية من الاستعراضات الإقليمية جارية وتشكل فرصة محورية لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي، مع التركيز على التعاون الإقليمي والاتجاهات والديناميكيات والالتزامات الواردة في إعلان التقدم المحرز. وقد نظمت الاستعراضات اللجانُ الإقليمية والشبكات والمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين. وستُستخدم نتائج الاستعراضات الإقليمية لإثراء منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيُعقد في عام 2026، وسيتم الإبلاغ عنها في التقرير القادم للأمين العام في سلسلة تقاريره التي تقدم مرة كل سنتين عن الاتفاق العالمي.

جيم - هيكل الشبكات والأدوات والإرشادات

76 - أنشئ ما مجموعه 7 شبكات إقليمية و 85 شبكة قطرية لتعزيز وتيسير تنفيذ الاتفاق العالمي، بوسائل منها بدء تشغيل آليات إرشاد وأدوات ومساحات للحوار والتعلم من الأقران. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، أنشأت شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي آلية تحاور مفتوحة ودائمة للمجتمع المدني، وأعطت شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة لآسيا والمحيط الهادئ إشارة البدء لإعداد *التقرير المتعلق باحتجاز المهاجرين وبدائل الاحتجاز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ*.

77 - وأحرزت الشبكة تقدماً في الجهود التعاونية بشأن الموضوعات ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، وبالإضافة إلى الجهود الموضحة في الفرع الثالث، نظمت الشبكة فعاليةً لتبادل الدروس المستفادة في مراعاة مسارات الهجرة في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى، تم خلالها نشر قائمتها المرجعية للعودة الآمنة والكريمة وإعادة الإدماج المستدامة. كما أعدت موجزا سياساتيا يغطي أوجه القصور في مواجهة تهريب المهاجرين وخيارات للعمل لمواجهته، وواصلت نشر *إرشاداتها بشأن الاتفاقات الثنائية حول هجرة العمالة*، التي تم إدراجها ضمن تدريب جرى في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.

خامسا - الخاتمة والتوصيات

78 - لا يزال الاتفاق العالمي، بعد ست سنوات من اعتماده، يثبت جدواه في إبراز الأهمية الحيوية للهجرة. ولا بد من احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وما زالت الحاجة ملحة لتعزيز التعاون على جميع المستويات للوفاء بما تعد به الهجرة المنظمة بشكل جيد.

79 - وقد تبنت الدول مقاصد الاتفاق وتعمل حاليا مع منظومة الأمم المتحدة، من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، على إدماج أهدافه ومبادئه في تخطيطها الوطني. ويقوم المجتمع الدولي حاليا، من خلال دورات المتابعة الاستعراض التي دعا إليها الاتفاق، بتحديد أولويات جديدة وإنشاء شراكات جديدة بشأن الهجرة.

80 - لكن لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة. فما زال المهاجرون يتعرضون أثناء ترحالهم لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان الواجبة لهم. ولا يزال الخطاب المعادي للأجانب والنازع لإنسانيتهم يقوض الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز الإدارة المتسمة بطابع إنساني والقائمة على الحقوق في مجال الهجرة.

81 - وقد عُرضت في هذا التقرير بأكمله توصيات لضمان إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق. وابتغاء المضي قدما في تنفيذه، تقدَّم التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء.

ألف - تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

82 - تُحث الدول على تسريع تنفيذ الاتفاق، بطرق منها محاكاة الممارسات الواعدة والتوسع فيها واتباع الإرشادات الإضافية الواردة في إعلان التقدم المحرز وموارد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وتشجَّع الدول على الرجوع إلى مركز الشبكة المعنية بالهجرة وتغذيته بالممارسات الواعدة.

83 - وتُشجَّع الدول على دمج الاتفاق في أطرها السياساتية، بوسائل منها وضع خطط تنفيذ وطنية فعالة. وينبغي وضع هذه الخطط وتنفيذها ورصدها من خلال عمليات تشاورية تجمع بين الشركاء من مختلف الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين[35]. ويمكن للشبكة تقديم الدعم من خلال مرفق الاستجابة حسب الطلب.

84 - والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة هو مورد التمويل الجماعي الوحيد الذي يغطي الهجرة بجميع جوانبها. وقد أثبت الصندوق، الذي أنشئ بتكليف من الجمعية العامة، أن له أثرا إيجابيا على أرض الواقع. إلا أن الطلب عليه يفوق طاقته الاستيعابية. وتُشجَّع الدول على زيادة الدعم المالي لتنفيذ الاتفاق من خلال التبرع للصندوق.

85 - وتُحث الدول على تقديم تعهدات رسمية لتعزيز الخطاب القائم على الأدلة بشأن الهجرة، بما في ذلك تعزيز جمع البيانات وتبادلها عبر مركز الشبكة المعنية بالهجرة.

(35) United Nations Network on Migration, *Implementing the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: Guidance for Governments and All Relevant Stakeholders* (Geneva, 2023).

باء - تعزيز المتابعة والاستعراض

86 - تُحث الدول على المشاركة بنشاط في آليات المتابعة والاستعراض الخاصة بالاتفاق، وعلى التنفيذ الكامل للإجراءات الموصى بها في إعلان التقدم المحرز لتسريع التنفيذ والتعهدات التي قطعت في إطار منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2022.

87 - وتُحث الدول على إشراك ممثلين عن الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في وفودها الوطنية إلى الاستعراضات الإقليمية الجارية ومنتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2026، تجسيدا لالتزامها بتنفيذ المبدأين التوجيهيين الواردين في الاتفاق والداعيين إلى إشراك الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

88 - وتشجع الدول على استخدام مجموعة المؤشرات المحدودة المقترحة المبينة في هذا التقرير عند وضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بالاتفاق وإجراء الاستعراضات الأخرى ذات الصلة، وعلى استخدام إطار المؤشرات كأساس لاستعراض تنفيذ الاتفاق في منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2026، وبذل الجهود لتبويب البيانات حسب الجنس والسن والوضع من حيث الهجرة.

89 - وتُحث الدول على وضع خطط لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمهاجرين المفقودين والمهاجرين المكروبين الواردة في مرفق هذا التقرير، والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات خلال منتدى عام 2026.

المرفق

توصيات للدول الأعضاء حول تعزيز التعاون بشأن المهاجرين المفقودين وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المكروبين بهدف منع وقوع خسائر في الأرواح أثناء العبور

منع وفيات المهاجرين وحالات اختفائهم

1 - من الممكن منع وفيات المهاجرين وحالات اختفائهم. وتتمثل الأسباب الرئيسية المباشرة لوفيات المهاجرين في الغرق والحوادث والعنف والبيئات القاسية وغيبة فرص الحصول على الرعاية الصحية والمأوى والغذاء والماء. وغالباً ما تكون حالات اختفاء المهاجرين بسبب عدم القدرة على التواصل مع العائلات أو عدم القدرة على التعرف على هوية المتوفين. كما تؤثر الخيارات السياساتية ومحدودية فرص سلك مسارات آمنة ونظامية على عدد الوفيات وحالات الاختفاء. وتُقدَّم في هذا الصدد التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) إنشاء هيئات استعراض مستقلة لتقييم وتخفيف تأثير القوانين والسياسات والممارسات على خطر وفاة المهاجرين أو فقدانهم؛

(ب) استعراض أو إلغاء القوانين والسياسات التي تجرم المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، أو تعرقل تقديم المساعدة الإنسانية إليهم؛

(ج) اعتماد نهج إنساني واحترازي لتحديد ومواجهة حالات الكرب المحتملة في البر والبحر وتفسير "الكرب" بشكل واسع وبحسن نية؛

(د) منع تفريق شمل الأسر، بما في ذلك على الحدود، وأثناء عمليات الإنقاذ والإنزال، ولم شمل الأسر المشتتة حيثما أمكن ودون تأخير؛

(هـ) تعزيز قدرات البحث والإنقاذ في البحر والبر، بما يتماشى مع القانون الدولي ومبدأ المعاملة الإنسانية؛

(و) اعتماد اتفاقات لتحسين تنسيق عمليات البحث والإنقاذ بين الدول، بما في ذلك على النحو المنصوص عليه في القانون البحري الدولي؛

(ز) تنفيذ إجراءات ما بعد التفتيش والإنقاذ، بما في ذلك عند نقاط النزول والنقاط الحدودية وعلى طول الطرق البرية، بطريقة إنسانية وقابلة للتنبؤ بها وقائمة على الحقوق، مع الاهتمام بأوجه الضعف الخاصة، وتعزيز قدرة أفراد النجدة؛

(ح) ضمان قدرة النظم الحكومية لمواجهة الطوارئ، لا سيما في حالات التدفقات الكبيرة للمهاجرين، على توفير المساعدة الإنسانية والحماية وفقا للاحتياجات؛

(ط) استخدم المبادئ التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان المنكوبة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية للاسترشاد بها في خطط التأهب والاستجابة لحالات الكرب، حتى في غياب النزاعات أو الكوارث؛

(ي) اعتماد تدابير لفصل المساعدة الإنسانية عن إنفاذ قوانين الهجرة، بما يضمن حصول المهاجرين المكروبين، بغض النظر عن وضعهم، على المساعدة دون عواقب سلبية؛

(ك) تحسين تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المهاجرين المكروبين؛

(ل) توفير إمكانية الوصـــول دون عوائق ومســـاحات عمل آمنة، من خلال نقاط الخدمات الإنسانية غيرها، للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة بما يتماشى مع المبادئ المنظمة للعمل الإنساني؛

(م) تخصـيص التمويل للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنسـاني لتقديم المسـاعدة المحكومة بمبادئ والقائمة على الاحتياجات إلى المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم.

البحث عن المهاجرين المتوفين أو المفقودين وتحديد هوياتهم

2 - يتطلب البحث عن المهاجرين المفقودين وتحديد هوياتهم، سـواء كانوا أحياءً أو أمواتاً، اتخاذ تدابير وطنية والتعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتُقدَّم في هذا الصدد التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) إنشاء نظم وطنية لجمع بيانات الحالات المتعلقة بالرفات البشري المجهول الهوية وتجميع تلك البيانات في إطار مركزي وممنهج؛

(ب) التعبئة المنهجية للتدابير المتبعة في تحديد هوية ضـحايا الكوارث في حالات الإصـابات الجماعية التي تشمل مهاجرين؛

(ج) وضـــع إجراءات للعائلات ورفقاء الســـفر وغيرهم لتســـجيل الحالات بطريقة ميسَّـــرة وآمنة وسرية؛ وعدم استخدام المعلومات إلا لأغراض المساعدة الإنسانية، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مع من يقدمها؛ واتباع نهج موحد لتســـجيل حالات المهاجرين المفقودين، وفقًا لإرشـــادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

(د) تعيين جهات اتصـــال وطنية معنية بالمهاجرين المفقودين للتعاون عبر الوطني في عمليات البحث وفي السياسات؛

(هـ) زيادة التعاون الثنائي بين بلدان المنشـأ والاختفاء الرئيسـية، باعتبار ذلك نقطة انطلاق نحو التعاون القائم على مراعاة مسارات الهجرة لتحقيق أهداف منها، على سبيل المثال، الوصـول إلى قواعد البيانات البيومترية وتبادل المعلومات ذات الأهمية في جهود البحث عن المهاجرين المفقودين وتحديد هوياتهم؛

(و) الاسـتفادة من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لتيسـير التعاون فيما بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في البحث عن المهاجرين المفقودين على طول مســارات الهجرة وتحديد هوياتهم، وذلك مثلا من خلال السياسات الموحدة وتبادل المعلومات والممارسات.

توفير الدعم للأسر المتضررة

3 - تواجه عائلات المهاجرين المفقودين عواقب اجتماعية واقتصـــادية ونفســـانية وإدارية وقانونية. وقد يؤثر اختفاء أحد الأقارب على إمكانية حصـــول أسـرته على الممتلكات والميراث وحقوق الرعاية الأبوية أو الاجتماعية. وتُقدم في هذا الصدد التوصيتان التاليتان لتنظر فيهما الدول الأعضاء:

(أ) تمكين الأسر من الوصول إلى الوثائق القانونية المهمة، مثل شهادات الغياب، التي يمكن أن تساعدهم على مواجهة التحديات المتعلقة بالحالة الزواجية والتحكم في الممتلكات والوصاية على الأطفال؛

(ب) دعم دور المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين كوسطاء مهمين بين الأسر والدول.

العدالة والمساءلة والإنصاف

4 - من الأمور البالغة الأهمية أن يجري التحقيق في الادعاءات المتعلقة بوفيات المهاجرين وحالات اختفائهم ورصدها وتوفير سبل الانتصاف والجبر السريعة والفعالة. وتُقدم في هذا الصدد التوصيتان التاليتان لتنظر فيهما الدول الأعضاء:

(أ) توفير العدالة والمساءلة والإنصاف للمهاجرين وعائلاتهم، حتى في غياب شكوى جنائية رسمية؛

(ب) إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة ووافية، بمشاركة الأسر، في حالات تعريض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أثناء ترحالهم وحيثما تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جهات من الدول أو من غير الدول.

البيانات واستشراف المستقبل

5 - تؤدي الثغرات في البيانات المتاحة والرصد والإبلاغ إلى نشوء تصورات خاطئة للمشكلة وتقويض فعالية تدابير المواجهة. وتُقدم في هذا الصدد التوصيات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) جمع بيانات عن وفيات المهاجرين وحالات اختفائهم دون الكشف عن هوياتهم وتجميعها في إطار مركزي وممنهج ونشرها واستخدام معايير موحدة لتصنيف المهاجرين إلى فئات في سجلات الوفيات وبروتوكولات موحدة لتسجيل حالات الاختفاء؛

(ب) الإبلاغ عن هذه البيانات بانتظام من خلال مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة؛

(ج) إتاحة الاطلاع على بيانات التنبؤ بالهجرة على مختلف المستويات الحكومية، للسماح باتخاذ تدابير التأهب التي تحسّن المساعدة الإنسانية.